تقرير حقوقي يكشف انتهاكات مليشيا الإخوان بوادي حضرموت

دعوة دولية لتشكيل فريق خبراء عاجل لفتح تحقيق بالجرائم المرتكبة وتقصي الحقائق

سيئون «الأمناء» خاص:

كشف تقرير حقوقي عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل المليشيا المسلحة التابعة لجماعة الإخوان بوادي حضرموت للاحتجاجات السلمية التي أقامها أبناء حضرموت بمدينة سيئون 12 فبراير 2022م.

وأشار التقرير الصادر عن إدارة حقوق الإنسان بالهيئة التنفيذية المساعدة للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي لشؤون مديريات وادي وصحراء حضرموت، أن "بعد الدعوة التي أطلقتها القيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة حضرموت، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية والمهنية والقطاعات المدنية بالمحافظة وأبناء محافظة حضرموت لإقامة تظاهرة جماهيرية حاشدة في مدينة سيئون - المركز الإداري لمديريات وادي حضرموت - وذلك للمطالبة بإخراج القوات المسلحة التي تتحكم وتسيطر عليها جماعة الإخوان الإرهابية التي يتكون قوامها من أفراد من خارج المحافظة".

وأوضح التقرير أن "السكان المحليين في مديريات وادي حضرموت يعتبرون هذه القوات محتلة ويطالبون بإخراجها واستبدالها بقوات محلية من أهالي المحافظة لإدارة شؤونها، وذلك استنادا لمخرجات اتفاق الرياض الذي أبرم بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، والذي نص على إخراج هذه القوات وذهابها إلى مقاتلة الانقلابيين الحوثيين وتحرير العاصمة اليمنية صنعاء، ونتيجة هذه الدعوة ردت قيادة المنطقة العسكرية الأولى، التابعة للجيش اليمني، التي تسيطر عليها جماعة الإخوان الإرهابية المتواجدة في مديريات وادي حضرموت، بتصريحات صارمة وشديدة اللهجة بمنع إقامة هذه الاحتجاجات السلمية وقمعها باستخدام القوة عبر بيان صحفي نقل على الوسائل الإعلامية رغم وجود تصريح رسمي لإقامة هذه الفعالية من رئيس اللجنة الأمنية بوادي حضرموت التابعة للسلطات الحكومية".

وأشار التقرير إلى أن مليشيات الإخوان المتمركزة في مديريات وادي حضرموت، والتي يطلق عليها قوات المنطقة العسكرية الأولى، بمختلف تشكيلاتها العسكرية والأمنية ومعززة بمجاميع مسلحة من خارج المحافظة، منعت أهالي حضرموت القادمين من مختلف مدنها وقُراها من الدخول إلى مدينة سيئون للمشاركة في التظاهرة المليونية المطالبة بإخراج هذه القوات، والتي يعتبرها أهالي حضرموت قوات غازية محتلة تتسبب بزعزعة الأمن والاستقرار داخل مدن الوادي، مطالبين بتسليم مهام الإدارة العسكرية إلى قوات من السكان المحليين بالحافظة".

وتابع: «وقامت النقاط المسلحة التي تتوزع في أنحاء مدن الوادي بفرض حصار عسكري على مدينة سيئون وإغلاق جميع مداخلها واحتجاز الحافلات التي تقل المتظاهرين السلميين وإطلاق الأعيرة النارية بمختلف أنواعها الثقيلة والخفيفة باتجاههم واعتقال العشرات منهم وضربهم بأعقاب البنادق والهراوات بطريقة وحشية وهمجية مما أحدث الخوف والرعب في نفوس المواطنين وإصابتهم الجسدية جراء هذا الاعتداء".

واستطرد: «وتمثلت هذه الاعتداءات باحتجاز عشرات الحافلات التي تقل مئات المتظاهرين القادمين من مدن ساحل حضرموت في نقطة الغرف العسكرية التابعة للفرقة الأولى مدرع وإطلاق النار عليهم ومنعهم من العبور الى مدينة سيئون، ومطاردة سيارة تحمل اعلام الجنوب وصور رئيس المجلس الانتقالي من قبل طقم تابع للأمن المركزي في منطقة القرن بمديرية سيئون، وإطلاق النار على شاب يحمل علم الجنوب في سوق سيئون العام من قبل عساكر منتسبين للأمن المركزي".

وقال التقرير إنه «تم احتجاز الحافلات التي تقل المتظاهرين القادمين من مديريتي السوم وتريم في نقطة الغرف العسكرية وإطلاق النار عليهم وضربهم بأعقاب البنادق والهروات وإجبارهم إلى العودة عبر ملاحقتهم بأطقم ومدرعات عسكرية، وتم اقتحام مقر فرع المجلس الانتقالي الجنوبي بمديرية القطن والعبث بمحتوياته ومصادرتها واعتقال رئيسه وعدد من مدراء الإدارات وتعرضهم للضرب والإهانة وإطلاق الرصاص عليهم وأخذهم بطريقة بدائية، كما احتجزت نقطة بروج عددًا من الحافلات التي تقل المتظاهرين القادمين من ساحل حضرموت، وتقدمت نقطة الباطنة باحتجاز عدد من الحافلات التي تقل المتظاهرين القادمين من المديريات الغربية لوادي حضرموت، وتم الاعتداء على أفراد عدة حافة القطن للألعاب الشعبية بنقطة وادي سر العسكرية وإطلاق النار عليهم مما تسبب بأضرار في الحافلة وخلق الرعب للركاب، واعتقل رئيس فرع المجلس الانتقالي بمديرية دوعن وابنه وعدد من المرافقين له في نقطة بروج العسكرية، وقطعت خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت عن مدن وادي حضرموت تزامنا مع الفعالية لحجبها عن أنظار العالم".

واعتبر التقرير هذه الأفعال والتصرفات التي أقدمت عليها القوات العسكرية المتمركزة في مدن وادي حضرموت هي ممارسات تعسفية وانتهاكات صريحة لحقوق الإنسان وخرق للمواثيق والاتفاقيات الدولية الإنسانية من خلال مصادرة الرأي وقمع حرية التعبير السلمية المكفولة ومجابهتها عسكريا باستخدام القوة المفرطة وعدم احترام للإنسانية.

وأدان التقرير هذه الأفعال ضد المتظاهرين السلميين من أصحاب الأرض، داعياً حكومة المناصفة إلى تحمل مسؤوليتها والقيام بدور حقيقي لحماية التظاهرات السلمية وحماية المتظاهرين والناشطين والصحفيين من الانتهاكات التي يتعرضون لها من هذه القوات وذلك عبر اتخاذ إجراءات حاسمة من خلال تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى القضاء لمحاكمتهم.

ودعا التقرير المنظمات الدولية الإنسانية ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعدن وكل المراكز الدولية المختصة إلى تشكيل فريق خبراء عاجل لفتح تحقيق بالجرائم المرتكبة وتقصي الحقائق لتقديم مرتكبي هذه الجرائم بحق الإنسانية إلى محكمة الجنايات الدولية لينالوا عقابهم.

- الأمن المركزي أطلق النار على شاب يحمل علم الجنوب في سوق سيئون العام
- قطع خدمة الاتصالات والإنترنت عن مدن وادي حضرموت لحجب مليونية سيئون عن أنظار العالم
- تصرفات الإخوان.. انتهاكات صريحة لحقوق الإنسان وخرق للمواثيق والاتفاقيات الدولية الإنسانية